مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية ISSN :2353 - 0529
المجلد2 ، العدد4، (جوان2014) EISSN : 2600-643x

إعادة فهم العقلانية البيروقراطية عند "فيبر"

د. العايب سليم أ. محاضر"أ"
بقسم علم الإجتماع والديمغرافيا
جامعة علي لونيسي- البليدة 2

ملخص:
يعتقد الكثير من المهتمين أن البيروقراطية ووجودها هي نظرية سلبية في الإدارة، ولكن عند الاطلاع والغوص في مضامينها وجوهرها نجدها تحتوي أفكاراً ذات قيمة علمية قابلة للتطبيق. وأن السلبية في البيروقراطية يعود أساساً إلى فهم الخاطئ لها، حيث تعبر بشكل كامل عن الأهمية التاريخية التي يمكن أن تتخذها الأعمال كشكل تنظيمي عقلاني، وهذا ما سوف نبرزه في هذا المقال لتوضيح معنى العقلانية البيروقراطية عند "فيبر".

Abstract:
Most interested people believe that Bureaucracy and its existence is a negative theory in administration; yet upon its reviewing, and re-moping over its contents and conceptions, we find that it contains some ideas of scientific value that are liable for application.
And the negative trend of Bureaucracy is basically ascribed to the wrong conception thereof, where it expresses the historical importance that works could undertake as a rational form of organization. This is what we are going to spot-light on in this article, in order to clarify the meaning of Weber's Bureaucratic Rationalism.

مقدمة:

البيروقراطية هي إحدى الظواهر التنظيمية في المجتمعات الصناعية، التي آثارت النقاش بشأن قدرتها على تحقيق أفضل استخدام للموارد المختلفة من أجل الوصول إلى الأهداف المطلوب إنجازها.

وعليه إن التوصل إلى بناء نموذج عقلاني للمنظمة، ينطلق أساسا إلى الفهم الصحيح للفعل، حيث يكون الفرد منخرطا في نشاط ينطوي على استخدام وسيلة معينة لتحقيق غرض محدد.

وعلى هذا الأساس تتجلى عقلنة الفعل الذي توغل في قلب جميع الميادين الثقافة العربية، فهو نتاج عدد كبير من العوامل التي ساهمت فى معالجة المشكلات التنظيمية الحديثة بصفة موضوعية

أولا: أصل فكرة البيروقراطية:

تعود كلمة "البيروقراطية" في أصلها إلى اللغة اللاتينية، حيث أنها تتألف من جزأين البيرو "Bureau" ومعناها المكتب، وقراطية أوقراسية (cratie)، أي سلطة أو حكم، وترجع إلى أصلها اليوناني القديم، وهي مشابهة في تركيبها إلى الديمقراطية التي تعني حكم الشعب، والتكنوقراطية أي حكم طبقة الفنيين، أما البيروقراطية فهي حكم المكاتب، وللبيروقراطية إستعمال سلبي حيث أنها تشير إلى عدم القابلية وسوء ممارسة الأعمال التي يقوم بها الموظفون، وينظر إليها في الفكر الإشتراكي بأنها وسيلة بورجوازية تعوق أو تعرقل التحول الإشتراكي، وأن بقاءها يهدد التحول الإشتراكي.[1]

وإذا كان هناك بعض الإختلافات حول من كان الأول في استعمال المصطلح، إلا أن **(أندريه بيتر"(Peter (E)")** يعتبر البيروقراطية ظاهرة قديمة وليست حديثة، حيث يقول:"أن المجتمعات الإنسانية تولد في أحضان الدين، وتموت في أحضان البيروقراطية".

ومع ذلك أن هناك من يشير إلى أن الوزير الفرنسي "فنست دي جورناي"، كان أول من استعمل المصطلح في عام 1750، وأصبح المفهوم شائعا في اللغة الإقتصادية والإجتماعية ليشير عن حكم وتحكم المكاتب والموظفين في الحياة الإجتماعية[2]

وخلال القرن 19، وتحت ظروف تدخل الدولة في شؤون المجتمع من قبل الكتاب والمفكرين الأوربيين وخصوصا تدخلا متزايدا كثر إستعمال هذا المصطلح وخصوصا الألمان، فنجد الفيلسوف الألماني **"هيجل Higel"** (1770-1831) يأتي في مقدمة الفلاسفة المنظرين للبيروقراطية، ولو أنه لم يقف عندها إلا في إطار تناوله للدولة.

ففي كتابه "فلسفة الحق" عد هيجل الموظفين والأعوان الذين يساعدون الملك في أداء مهامه بأنهم أداة عقلانية وضرورية لإستمرار وإستقرار الدولة، وأن توجهاتهم

وميولهم تعكس عقائدية الطبقة الحاكمة التي تخدمها، وكذلك فإن البيروقراطية تعد كالجسر الذي يربط القاعدة بالقمة.[3]

أما **"كارل ماركس Karl MArx"** (1818-1883) فقد قبل في بدايته بآراء "هيجل"القائلة بأن "البيروقراط" يخدمون عامة الناس، ويمثلون المصلحة العامة، لكنه انقلب فيما بعد على موقفه، وأوصلته تحليلاته للقول بأن مصلحة الحكام ومصالحهم تصبح بداية أو متقدمة على مصلحة الدولة والمجتمع، وأن مواقفهم السلطوية ستجعلهم قادرين على استغلال نفوذهم، وتثبيت امتيازاتهم، وبالتالي تدفعهم إلى معاداة التغيير أو الثورة على النظام والسلطة، وهم بذلك يخدمون أنفسهم والسلطة الحاكمة ويعيقون الديمقراطية.[4]

وقد شاعت الكلمة في انجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حتى رأى فيها الإسكتلندي "توماس كارلاي" بأنها نوع من الأذى والإزعاج الذي دخل بريطانيا من القارة الأوربية.

أما المفكر " **جورج موسكا Moska. G"** فقد رأى في البيروقراطية، أنها شيء جوهري يساعد على حكم الإمبراطوريات العظيمة، وأضاف بأن جميع الأنظمة السياسية يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين هما:النظم الإقطاعية والنظم البيروقراطية.[5]

أما **"فيبر"** (1864-1920) فلم يعرف البيروقراطية بكلمات، وإنما تكلم عن الخصائص التي تميز المنظمة البيروقراطية، ومنها يتضح أنه يطلقها على المنظمة الواسعة والكبيرة التي تعتمد إدارتها على السلطة القانونية ذات الطابع العقلي الرشيد في إصدار الأوامر وعدها النموذج المثالي للتنظيم.

وتوالت التعريفات المعطاة للبيروقراطية، فالأكاديميون والعلماء المختصون ظلوا يتعاملون معها على أنها أحد نماذج التنظيم التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار والكفاءة الإدارية والدقة والسرعة في الإنجاز، أما المواطنون العاديون فقد بدؤوا يتعاملون معها، وكأنها ظاهرة سلبية أو نمط تنظيمي يؤكد حكم الموظفين واستعلائهم.

وقد ذكر "بلو Blau" أن السبب في انتشار البيروقراطية في الأجهزة الحكومية في دول العالم يعود لعدة أسباب منها النمو والتطور الإقتصادي، حيث أنه كلما كان الإقتصاد كبيرا زادت متطلباته ومشاكله، مما يتطلب إنشاء المزيد من الأجهزة التي تلبي إحتياجاته سواء في المجال الطبي أو التعليمي أو الدفاعي أو الأمني أو الإجتماعي، وكلما كبر حجم

المنظمات تعقدت طبيعة العمل فيها، وتطلب تجزئته إلى وحدات إدارية جديدة، ومن ثم زادت البيروقراطية وتوسعت.

ويضيف "داون Downs" إلى تلك الأسباب الخارجية أسبابا أخرى داخلية ساعدت على توسع ونمو الأجهزة البيروقراطية، منها رغبة هذه الأجهزة في استقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل ضمن كوادرها عن طريق إغرائهم بوظائف مناسبة لهم، كما أن ذلك يساعد على تقليل الخلاف والضغط داخل المنظمة حينما يعرف أفراد المنظمة إمكانية ترقيتهم لمراكز أعلى واردة في الوقت المناسب.

كما أن كبر حجم المنظمة يساعد على توسيع ميزانيتها وتقوية سلطة وسمعة مسؤوليها خاصة القياديين منهم، لأنه كلما كبر حجم الجهاز الإداري كبرت الميزانية المقررة ومعها كبرت سلطة المسؤولين وقيمتهم الإجتماعية وزاد نفوذهم وتأثيرهم الإجتماعي وأحيانا السياسي.(6)

ثانيا: تحليل فيبر للبيروقراطية:

قبل التطرق لمفهوم البيروقراطية عند "ماكس فيبر"، نشير إلى أن مفهوم التنظيم عنده يكمن في معالجته لفكرة الجماعة المتضامنة والتي اعتبرها نوعا من الجماعة المغلقة، أو المحددة والإنضمام إليها طبقا لقواعد مميزة، و تتميز الجماعة المتضامنة عند "فيبر" بثلاث معايير، وهي:

أ- أن لهذه الجماعة حدودا ثابتة ومستقرة، ويعني ذلك أنها ذات قواعد معروفة بين من هم أعضاء في الجماعة، ومن هم خارج عضويتهم.

ب- تعتمد الجماعة العضوية على مجموعة من القواعد والمعايير والقيم التي تحددها ينبغي أن يكون عليه سلوك الأعضاء.

ج- يتوفر نظام قانوني يحقق تمايزا في القوة بين المشاركين، ومثل هذا النظام يحدد مسؤولية كل عضو من أعضاء الجماعة ونطاق قوته، ومقدار قوته على اتخاذ قرارات تتعلق بإنجاز الأهداف.(7)

وهكذا فالتنظيمات الإجتماعية عند "فيبر"، تعني وجود علاقات إجتماعية، يتفاعل الأفراد بموجبها داخل التنظيمات، وذلك عن طريق القواعد والنظم والإجراءات التي تحكم السلوك، والتي تقوم على عدة أسس مثل نظام التسلسل الإداري، ومبدأ تقسيم العمل والوظائف وتحديد الأهداف.

أما تحليلاته عن البيروقراطية، فيعتبر "ماكس فيبر" عالم الإجتماع الألماني أول من اهتم بتطوير هذا المفهوم والذي يرمي إلى توفير أعلى كفاية إنتاجية ممكنة وبشكل مثالي.

إذ يشير أن الحياة الإنسانية في سعيها نحو الرشد والعقلانية تسير في اتجاهات متعددة، إلا أن البيروقراطية تعتبر أبرز هذه الإتجاهات وأهمها، والبيروقراطية في رأيه هي قوة ترشيدية لأنها تسعى إلى ضبط عالمها الخاص بطريقة منهجية فريدة في حدود قواعد ثابتة ومحددة، وإجراءات تطبق في جميع الحالات والمواقف المحتملة، أي أن عالم البيروقراطية هو عالم الحقائق المحسوبة والتنبؤات الدقيقة والربط المنطقي بين الوسائل والغايات، هذا العالم توجد به أماكن وأدوار للمهندسين، ولكنه لا يستوعب الشعراء.(8)

وبهذا فإن مفهوم الترشيد عند فيبريراد منه تحديد شكل النشاط الإقتصادي الرأسمالي والقانون البرجوازي والسلطة البيروقراطية، ويرى **هابرماس Habermas"** **"(J)**، في هذا الصدد: أن الترشيد يعني أولا وقبل أي شيء آخر توسيع قطاعات المجتمع الخاضعة لمعايير القرار الرشيد، ويعني ثانيا العمل على إضفاء الصبغة الصناعية على العمل الإجتماعي، خاصة وأن معايير العمل الهادف تتخلل مجالات الحياة الأخرى، وهكذا يشير الفعل الهادف إلى تنظيم الوسائل والإختيار بين البدائل.(9)

بالإضافة إلى هذا يعتبر "فيبر" البيروقراطية، أن العمال وعامة الناس عبارة عن مجموعة أشياء مجردة ومثلها نظم السوق، السلوك الإنساني وفقا لقوانين إقتصادية غير قابلة للمناقشة والجدل، فإن البيروقراطية تفرض القواعد التي من صنع الإنسان كما لو كان لها ضرورة عامة وحتمية، ويعتبر كل هذا بالنسبة إليه جزءاً من الفعالية الرسمية المجردة التي تقدمها البيروقراطية ومثل هذه الفعالية، يمكن أن تخدم فقط القوة التي مهما كان شكلها فإنها تعتمد في ترشيدها الرسمي على ترشيد النسق الرأسمالي الذي تعتبر جزء منه.

إن الأهمية الوظيفية كشكل من أشكال التنظيم تنمو كنتاج لظروف إجتماعية معينة تبرز وتحتم هذا النمو، أي أنها علاج لمشاكل إجتماعية ترتبط بالمنظمات الكبرى، حيث يقول "فيبر"، أن عملية تنظيم وإدارة أي منظمة كبرى بغض النظر عن نوع النشاط الذي تزاوله سوف تواجه بالسؤال التالي:

ما هو الشكل التنظيمي الذي يمكن التنسيق الفعال بين جهود عدد كبير من الأفراد وتحويل هذه الجهود إلى قوة متعاونة ومنتجة؟

والإجابة هي البيروقراطية، حيث يتحقق من خلالها نوع من الثبات والروتينية بما يسمح بالرقابة الموضوعية على الهيكل التنظيمي كله.(10)

إن نظرية فيبر في البيروقراطية وإن كانت قابلة للتطبيق في جميع المنظمات الكبيرة الحجم، إلا أنها تنطبق بصفة خاصة على المنظمات العامة أي المنظمات الحكومية، بل إن فكرة البيروقراطية نفسها كانت وليدة إتساع دور الدولة في نهاية القرن الماضي، فقد تبع هذا الإتساع في الدول الرأسمالية زيادة كبيرة في عدد المنظمات الحكومية الكبيرة الحجم، وهنا برزت الحاجة إلى ضرورة إخضاع هذه المنظمات لنمط إداري معين يحقق لها أكبر قدر ممكن من الكفاءة، مع إلزامها بضوابط معينة تضمن اتجاه تلك المنظمات نحو خدمة المجتمع طبقا لأسس موضوعية تحقق المساواة والصالح العام، وكان هذا النمط هو البيروقراطية.(11)

وهناك خاصية مميزة للمنظمات الحكومية تجعل تطبيق الشكل البيروقراطي فيها ضرورة لابد منها بالمقارنة مع المنظمات الخاصة، فهذه الأخيرة تعمل في ظل مناخ تسوده المنافسة، هذه المنافسة تعمل بمثابة قوى للثواب والعقاب، حيث تكافئ المنظمة الناجحة في شكل أرباح تحققها، وتعاقب المنظمة الفاشلة في شكل خسائر تتحملها هذه القوة الضاغطة تدفع المنظمات الخاصة إلى التجديد والإبتكار والتسابق نحو عملائها وتلبية احتياجاتها، لأن ذلك وإن كان يحقق مصلحة العملاء، إلا أنه يحقق في نفس الوقت مصلحة المنظمة الخاصة ممثلة في الربح.

أما المنظمات الحكومية فإنها تعمل في مناخ مختلف تماما، حيث تختفي المنافسة، ومن ثم القوة الضاغطة والدافعة إلى التحسين والتسابق نحو خدمة المواطنين، وغياب هذه يعني بالضرورة إحلال قوة أخرى وإن كانت مختلفة، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى نفس النتيجة ولو نسبيا، هذه القوة الجديدة هي النمط البيروقراطي.

وباختصار فإن البيروقراطية هي البديل لقوى المنافسة التي توجد في الأجهزة الحكومية والمنظمات العامة.

يعتقد "فيبر" أن المنظمات تتضمن دائما علاقات للسلطة تعطي الحق لبعض الأفراد في إصدار الأوامر إلى أفراد آخرين، أو بمعنى آخر تزود بعض الأفراد بنوع من

النفوذ والسلطة والشيء الذي يشغل ذهن "فيبر"هو الأساس الذي تقوم عليه السلطة في المجتمع أو في المنظمات، وقد عبر عن ذلك بالسؤال التالي: لماذا ينظر التابعون (المرؤوسون) إلى عملية ممارسة السلطة بواسطة القادة (الرؤساء)، على أنها شيء شرعي؟[12]

ثالثا: مشكلة الشرعية التنظيمية عند "فيبر":

توصل "فيبر من خلال معرفته التاريخية" إلى تصور أو بناء نظرية عامة حول تطور المجتمعات، إذ قسم المراحل التي تمر فيها المجتمعات حسب المؤهلات للذين يشغلون الوظائف القيادية إلى ثلاث أنواع وهي:

- السلطة التقليدية.
- السلطة الكارزماتية.
- السلطة القانونية.

حيث نجد في **السلطة التقليدية** تحدث عن ما يأمر إنطلاقا من منصبه الموروث وعندما يعتقد الأتباع أن ذلك حق موروث للقائد، يطلق عليها الكارزماتية بمعنى آخر، أن الهيمنة التقليدية لا تكوّن السلطة من حق رئيس مختار من سكان البلد، إنما هي من حق رجل مدعو إلى السلطة بموجب عرف سائدة، إنه يحكم إذن بصفة شخصية بحيث تتوجه الطاعة إلى شخصيته وتصبح عملا ورعاً، فالمحكمون ليسوا مواطنين بل أتباع لا يخضعون لقانون لاشخصي، إنما لتقلّد ولأوامر مشرعة بموجب إمتياز تقليدي للحاكم، وحسب مزاج هذا الأخير، ويتوجه الرئيس التقليدي وفقا لقواعد العدالة الأخلاقية والإنصاف المألوفة أو وفقا للإنتهازية الشخصية لا وفقا لمبادئ ثابتة وواضحة.

إذ يرى "فيبر" بأن النظام الإرثي هو النموذج الأكثر تميزا للهيمنة التقليدية حيث أن هذا النظام عرف معظم الملكيات الأوربية القديمة التي تنتمي إلى هذا النوع.[13]

وأما الهيمنة الكارزماتية، النموذج الإستثنائي للنفوذ السياسي لا لأنه نادر الوجود إنما لأنه يبدل عادات الحياة السياسية المألوفة، ويعرف "فيبر" الكارزماتية بأنها الصفة الشاذة لشخص يظهر مقدرة فوق طبيعة أو فوق بشرية أو على الأقل غير مألوفة، بحيث يبدو وكأنه كائن سماوي مثالي أو استثنائي، ولهذا السبب يجمع حوله أتباعا أو أنصارا.

تنطوي كل هيمنة أو سلطة كارزماتية على توكل الناس على شخص القائد الذي يظن نفسه مدعوا لتأدية مهمة إن أساسها هو إذن عاطفي لا عقلاني، لأن مثل هذا النشاط تتوقف بكاملها على الثقة العمياء والمتعصبة في أكثر الأحيان وعلى الإيمان في غياب كل مراقبة وكل نقد في أغلب الأحيان.

فنجد بالتالي الكارزماتية هي وقف للإستمرارية، سواء كانت تقليدية أم قانونية، إنها تهدم المؤسسات، وتعيد النظر في النظام القائم والإكراه العادي لكي تدعو إلى منحى جديد في فهم العلاقات بين الناس.(14)

يتضح من هذا بأن السلطة الكارزماتية تحدث عندما يكون بإمكان القائد أن يأمر أتباعه بطاعته بسبب قدرته الخارقة على الآداء، ويسبب ثقة أتباعه فيه ويقوم الشخص الأكثر إخلاصا بإدارة الأتباع بأسلوب منظم.

وأخيرا السلطة القانونية، تحدث عندما يحصل القائد على موقعه من خلال الإجراء القانوني النظامي الذي يعتبره الأتباع صحيحا ومشروعا بحيث تتميز الهيمنة القانونية بالخصائص التالية: كل قانون سواء كان موضوعا بالإتفاق أم ممنوحا يصلح بموجب إجراءات عقلانية غائيا أو قيميا أو الإثنين معا، ويشكل مجموع القواعد القانونية طائفة مجردة من الأنظمة التقنية أو الضوابط وتقوم العدالة على تطبيق القواعد العامة على الحالات الخاصة، بينما هدف الإدارة هو حماية المصالح ضمن نطاق القواعد القانونية بفضل أجهزة منشأة لهذا الغرض.

وعليه يؤكد "فيبر" بأن البيروقراطية هي الشكل الأكثر نموذجية للهيمنة القانونية.(15)

وعلى هذا الأساس إن اهتمام "فيبر" بمشكلة الشرعية التنظيمية يعود بالرجوع إلى فكرة نجد أن الإتجاهات السوسيولوجية للفكر والسيطرة هي التي تقيد معالجته للبيروقراطية وتدعيم البيروقراطية، ومن خلال الإشارة إلى الأشكال المختلفة للسيطرة أو السلطة بمعنى أدق، نستطيع أن نتفهم ماهية الأشياء التي تعوق الترشيد، وكيف يمكن لأي نوع من السلطة أن يكون رشيدا.

وتعني السلطة الشرعية (القانونية) في نظر "فيبر" أن يمارس الحاكم القوة باعتبارها حقا مشروعا له، كما يعتقد الأفراد أن من واجبهم طاعة الحاكم والإمتثال لأوامره.

إذن فالسلطة تعتمد على مجموعة من المعتقدات التي تجعل ممارسة القوة شرعية في نظر كل من الحكام والأفراد، ومن ثم تصبح مسؤولة عن الإستقرار النسبي لأنساق السلطة المختلفة، كما أن ممارسة السلطة على أعداد كبيرة من الأفراد تقتضي وجود هيئة إدارية قادرة على تنفيذ الأوامر وتحقيق الصلة الدائمة بين الرؤساء والمرؤوسين.

إن دراسة "فيبر" عن الشرعية التنظيمية كانت بداية الإهتمام التقليدي بشرعية الضبط التنظيمي وأنساق المكافأة، وهكذا ارتبطت دراسات "فيبر" عن طبيعة وبناء البيروقراطية، بتشريع ميكانيزمات الضبط التنظيمي والتدرج الهرمي، وباختصار فقد أشار "فيبر" إلى ترشيد البيروقراطية كشكل متخصص من الأيديولوجيا، يخدم وظيفة تشريعية هامة، فيما يتعلق بالضبط والتدرج الهرمي التنظيمي.(16)

يحدد "فيبر"السلطة بكونها علاقة، ويقيم تحليله على طبيعة هذه العلاقة بغية معرفة الظروف التي تولد السلطة فيها وتتمأسس وتضمحل، إن السلطة كميزان قوى تقاس بالنفوذ، بالتأثير الذي يمارسه فرد على أفراد آخرين إنها ميزان قوى مختل وثابت نسبيا، يشير إلى إحتمال أن يكون نظام ما قائما.

هذا التعريف بالسيطرة تقابله إمكانية أن يتوافر للمرء "كل الحظ" في انتصار إرادته داخل علاقة إجتماعية معينة ويرتكز هذا الحظ على الإيمان بشرعية النظام.

إن السيطرة العقلانية أو العقلانية المشروعة –أو البيروقراطية المشروعة، تقوم على الإيمان بشرعية الأنظمة والقوانين، والأشخاص الذين يطبقونها، هنا تنحو الشرعية لتكون مطابقة للمشروعية، نظرا لأن النظام هنا يصدر عن قانون، فالإيمان بقانونية النظام وشرعيته يحيل إلى قوة القانون كقاعدة شاملة مجردة لاشخصية.

إن الإدارة الحديثة تمثل صيغة النموذج المثال للسيطرة العقلانية المشروعة، وهي الشكل الذي تتجلى فيه العقلنة، أي أن النفوذ المتنامي لعقلانية شكلية مبنية على التطبيق المنهجي للأنظمة والإجراءات ومفسحة المجال لكي تكون الأشياء محسوبة وقابلة للإستشراف، هكذا تبدو البيروقراطية بمثابة شكل رمزي من أشكال العقلانية الغربية، نظرا لأن "فيبر" يشدد على أولوية الشرعية العقلانية القانونية في المجتمعات المحظية بدولة حديثة، فإن فكره السياسي هو من نوع السوسيولوجيا المعنية بإقامة الصيغ والأشكال العقلية على التمام والكمال مثل سوسيولوجيا الأديان.(17)

من خلال ما سبق يرى **(ETZIONI)** بأن التنظيم البيروقراطي العقلاني يساهم إلى أي حد تستطيع المنظمة أن تفرض على أعضائها إتباع قوانينها الجديدة، حيث أن هؤلاء الأعضاء كانوا يتبعون قوانين القائد (الزعيم)، ولا يعرفون غيرها، وما هي طرق إقناعهم بالإمتثال إلى القوانين الجديدة؟.

حيث يتساءل **"إيتزوني"**، ما هي الصفات التي يمتلكها الإنسان لإتباع أوامره؟، الفكرة الأساسية هنا هي الطاعة المنظمة لها القدرة على منح الثواب والعقاب.

كما أن الذي ينفذ الأوامر ليس ضروري أن يعارض هذا الأمر (المناقشة)، وأخيرا فالأداة التي تجعل المنظمة تراقب الأعضاء هي منح الإمتيازات والعقوبات.

ويضيف أيضا **"إيتزوني"** أن السلطة الممارسة على الفرد تكون محدودة، هذه المحدودية تكمن في أن الفرد لا يطبق إلا المهام الموكلة إليه فقط.(18)

يعكس هذا التحليل مطالبة "فيبر" بابتعاد الجهاز البيروقراطي عن سيطرة القوة السياسية أو محاولة التأثير فيه، فإن هذا المنطق له ما يبرره، فمن ناحية نجد الجهاز البيروقراطي بمسؤوليته عن الخدمة العامة، وتأثيره الجوهري على الحياة اليومية للمجتمع، ينبغي أن يعمل باستمرار بعيدا عن الأهواء السياسية وطموح القادة السياسيين، وربما يرتبط هذا بنظرية الفصل التام بين سلطات الدولة، ولكن المشكلة هي في مدى صحة هذا المنطق، إن واقع الأمر يقول بغير ذلك وبالتالي فإن الصور المثالية لاستقلالية الجهاز الإداري البيروقراطي وبُعده عن التأثيرات السياسية لا تتحقق في الواقع فإذا كان هذا الجهاز مسؤولا عن تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، فإن السياسيين هم الذين يحددون هذه الأهداف، وعندما يفعلون ذلك فلابد من أن يسعون إلى تحقيق مصالح سياسية شخصية لهم، وذلك من خلال الآلة التنفيذية وهي الجهاز البيروقراطي.

ومن ناحية أخرى، فإن السياسيين إن لم يذهبوا إلى محاولة التأثير على أفراد الجهاز البيروقراطي، فإن هؤلاء لابد ذاهبون بأنفسهم حيث لا يمكن تصور توقف طموح أفراد الجهاز الإداري للدولة عند المستوى التنفيذي، أو حتى عند مستوى إداري معين، وحيث أن الوصول إلى دائرة النفوذ السياسي أو توسيع دائرة النفوذ الإداري، أو الإثنين معاً، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال القوى السياسية أو محاولة استخدامها، فلابد أن ينشأ عن ذلك نوع من محاولة التأثير المتبادل حيث تلجأ القوى السياسية إلى

تطويع القوى الإدارية ممثلة في الجهاز البيروقراطي لخدمة أغراضها والعكس صحيح، حيث تسعى القوى الأخيرة إلى محاولة التطويع أو التأثير في القوى السياسية لزيادة نفوذها الإداري أو القفز إلى دائرة النفوذ السياسي في المجتمع.(19)

رابعا: علاقة الدين بالعقلانية الرأسمالية:

يبدو أن "فيبر" بمثابة مفكر الحداثة أكثر منه عالم إجتماع الرأسمالية، إن الأديان تشكل نمطا في فهم ما يفعله الأفراد وفهم الطريقة التي يفعلونه بها، ويبدو الدين بمثابة الطريق الأسهل لفهم الحياة داخل المجتمع، بمقدار كونه يرسم نمط السلوك الحياتي ونمط التنظيم الإجتماعي والسياسي، وقد فتح "فيبر" من خلال دراسته لظروف صنف معين من طرق التصرّف داخل الجماعة ودراسته آثار ذلك عدة حقول بحثية تتناول مسألة الرباط الإجتماعي ونمط السلطة، وتتيح نماذج التطبيق الديني ونماذج السلطة الدينية لفهم عملية توصيل المعتقد الديني، وكذلك لفهم التعارض بين الجماعة الدينية وبين الكنيسة وبدراسته العلاقات بين الحداثة والدين وكذلك تأثير الديني على اللاديني، يحرر "فيبر"علم إجتماع الأديان من وضعه كعلم إجتماع متخصص، بحيث يغدو التمييز بين الديني واللاديني ضئيلا إلى حد التلاشي، ويغدو من غير الممكن حصر علم إجتماع الأديان في مجرد تفسير الظاهرة الدينية لذاته.

تكمن مهمة "فيبر" في فهم الكيفية التي توجه بها السلوك الديني النشاطات البشرية الأخرى أو يشترطها جزئيا، ويقع على الحد الفاصل بين علم الإجتماع الديني وعلم الإجتماع الإقتصادي التمفصل في البيروتستانتية وبين الرأسمالية في صميم تفسير ظهور شكل معقلن من الإقتصاد في الغرب، لذلك يشكل التعارض بين السلطة (الهيروقراطية) وبين السلطة السياسية نمطا تاريخيا من التنافس بين حقول النشاط بالمنطق الداخلي لكل منها، وينطوي على خصوبة استكشافية للتفكير السياسي، بهذا المعنى تدخل سوسيولوجيا الدين عند "فيبر" في سوسيولوجيا السياسية.(20)

لقد شكل بروز النظام الرأسمالي دورا هاما في تطوير البيروقراطية، ومن ناحية أخرى فبدون البيروقراطية يفقد الإنتاج الرأسمالي قدرته على الإستمرار والتطور، وقد خلق تطور البيروقراطية في ظل الإشراف الرأسمالي حاجة عاجلة للإدارة المكثفة والثابتة، وهذه الحاجة هي التي تعطي للبيروقراطية دورا كبيرا في مجتمعنا المعاصر، بمعنى أنها تصبح العنصر الرئيسي في أي نوع من الإدارة الكبيرة، وقد عملت الرأسمالية

في مراحلها التطورية الحديثة على تدعيم تطور البيروقراطية وإن كانت الرأسمالية والبيروقراطية قد نشأتا من مصادر تاريخية مختلفة، ومع ذلك فإن الرأسمالية هي الأساس الإقتصادي الرشيد للإدارة البيروقراطية وتمكنها من التطور، لأنها تمد هذه الإدارة بالموارد المالية الضرورية.

لقد حاول "فيبر" تحديد الجوانب الأساسية للرأسمالية البورجوازية، وتشمل جانبان أولهما العلمانية، والثاني تعظيم الكفاية واعتبرهما سمات نمطية لتلك الرأسمالية الرشيدة، كذلك اعتبر أن إلى جانب إسباغ الطابع البيروقراطي فإن إسباغ الطابع المهني يعتبر أيضا سمة جوهرية في ترشيد المجتمع وعقلانيته.

إعتبرت "آن سودلر" العقلانية في فكر "فيبر" على أنها عملية بواسطتها فإن الأفكار يتم تنظيمها أو انتظامها في نسق، لتؤثر في الحركة، ولتعزز التغير، والتطور الإستقرار والإستقلال.

وقد أكدت "سودلر":

أولا: أن العقلانية هي العملية الأساسية التي تعطي للأفكار القدرة على التأثير في الحركة الإجتماعية،

ثانيا: تعطي العقلانية دينامية داخلية للتغير من أجل نظم الأفكار أنها واحدة من المصادر الأساسية لتغيير الأفكار كأفكار،

ثالثا: فإنه من خلال العقلانية فإن نظم الأفكار تكتسب الإستقرار والإستقلال فيما يتعلق بالعالم الإجتماعي.

إن العقلانية تحقق وتوضح الإنتظام والتكامل للأفكار، ومن خلال ذلك تمنح المجتمعات أطر أو نماذج مثالية يتحقق من خلالها (الأطر)، الحركة والتغيير، وعلى سبيل المثال فالأفكار عندما تصبح كأفكار مناسبة أو تندمج في المجتمع فإنها تخلق مشكلات تتطلب حلولا.[21]

خامسا: النموذج المثالي للبيروقراطية:

فإذا كان "فيبر"مؤرخا يهتم بالأشكال الفريدة والعناصر الثقافية الموجودة في السياقات الثقافية، فقد كان مهتما أيضا بالتعميمات المتعلقة بالظواهر الإجتماعية المختلفة، وكان أحد الأساليب التصورية التي استخدمها "فيبر" لهذا الغرض (النموذج المثالي)، فبواسطة هذا البناء فقط وعن طريق الإنتقال منه إلى الواقع الإمبريقي ثم

العودة إلى البناء مرة ثانية وتعديله تبعا لذلك، بهذا كله يمكن إكتساب مفهوم ومعرفة ملائمة عن الظاهرة موضع التساؤل والبحث، وهنا نجد أن "فيبر" طبقا **لز ايتلن (Zeitlin)**، فقد تعلم إستخدام هذا الإبتكار من أسلافه وخاصة "ماركس".

ويرى **(Zeitlin)** أن هذا البناء يشبه في حد ذاته "اليوتوبيا" التي يتم التوصل إليها عن طريق التوجيه التحليلي لعناصر معينة من الواقع، وعلاقة هذا البناء بالمادة الأمبريقية التي تتمثل في الحقيقة القائلة بأنه حيث توجد العلاقات السوقية –النمط المشار إليه- أو يتم اكتشافها فإنه يكون بالإمكان توضيح السمات المميزة لهذه العلاقة - أي علاقة البناء المثالي بالواقع الإمبريقي- بشكل عملي من خلال الإشارة إلى النموذج المثالي.

إذن فالنموذج المثالي ليس مجرد إفتراض، فهو يقدم توجيها لبناء الفروض، كما أن هذا النموذج ليس وصفا للواقع، ولكنه يهدف إلى تقديم وسائل واضحة للتعبير عن مثل هذا الوصف للواقع.[22]

ولقد حدد "فيبر" خصائص النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي في النقاط الآتية:

- التصرف غير الشخصي والرسمي، إذ العلاقات المبنية على العوامل الشخصية والعاطفية تتعارض مع العقلانية والرشد، ولهذا يجب التخلص من المحسوبية والمحاباة لأنها تقوم على أسس لا تتصل بالآداء.

- التوظيف والترقي على أساس القدرة الفنية والآداء، تمثل هذه المعايير الأساس الحقيقي لشرعية السلطة، ولذا سيضمن إتباعها سعي أفضل الأشخاص المؤهلين للحصول على وظيفة ثابتة واستمرار ولاءه.

- التخصص النظامي في العمل وتحديد المسؤوليات ينبغي أن يقسم كل العمل اللازم لإنجاز المهام الخاصة بالمنظمة إلى مجالات اختصاص محددة، وينبغي أن يكون لكل موظف ومشرف سلطته واختصاصه، وألاّ يتدخل في أداء أعمال الآخرين.

- نظام مرتب جدا للقواعد والإجراءات التي تنظم أداء العمل.

- تدرج الوظائف بحيث تكون لكل وظيفة محكومة بوظيفة أعلى منها، ويكون تدرج السلطة موضوعيا ومبنيا على القواعد، ويشغل الوظيفة العليا شخص له خبرة أطول، وبالتالي يتأكد الإنطباع للأوامر والتعاون بصورة نظامية.

- الفصل التام بين ممتلكات وشؤون المنظمة وبين الممتلكات والشؤون الشخصية لشاغلي الوظائف، إذ يعمل هذا الفصل على منع المطالب والرغبات الشخصية من التدخل في الآداء العقلاني لأعمال المنظمة.[23]

إن الظاهرة الرئيسية في تحليل "فيبر" يمكن تقسيمها إلى أربعة محاور أساسية:

1)- وجود طراز مثالي من البيروقراطية، تتحدد في عدد من الأنماط وهي: شكل التنظيم، تسلسل الرقابة والإشراف، إختيار شاغلي الوظائف على أساس الكفاءة والقدرة على أداء جوانب تخصصية من عملية متكاملة، توصيف الوظائف، تحديد العلاقات بين التخصصات بكل وضوح، وضوح سياسة التنظيم والإلتزام بتطبيقها، تسجيل ونشر القوانين والقرارات واللوائح لضمان تحديد الحقوق والواجبات.

2)- تأكيده على عمومية البيروقراطية، كظاهرة عامة فبالرغم من أن "فيبر" كان مهتما بصفة أساسية بالبحث عن مراكز القدرة في المجتمع، إلا أن العوامل التي افترض وجودها في الشكل الذي وضعه، تنطبق في كل من المجال العام والخاص.

3)- تؤسس أفكار "فيبر" في هذا الشأن على افتراض أن يكون الرجل عضوا حرا، بمعنى قد يكون غير ما نفهمه اليوم، ولكنه يختلف بالتأكيد على السيد بالعبيد، فهو لم يكن يرى أن التجمعات الكبيرة لأناس يعملون كعبيد تكون بيروقراطية، كما أنه اعترف أيضا بتعقيد المجتمع، وبالتالي تعقيد التنظيم.

4)- وأخيرا يقترح "فيبر" نوعا من التفرقة بين الناس والإدارة، يؤكد فيها فكرة أن الإدارة مهنة، وكان مهتما بألا تفشل البيروقراطية في عمليات إتخاذ القرارات المتوقعة بسبب تولي أشخاص غير مهنيين في إصدارها.[24]

خاتمة:

على ضوء هذا التحليل نجد بأن نظرية البيروقراطية التي طورها "فيبر" هي النموذج الأمثل أو المناسب لتطبيقها في تنظيم أجهزة الدولة بشكل عام، لأنها نموذج يستطيع تحقيق الرقابة والفاعلية للأجهزة الحكومية في آن واحد خلال تلك المرحلة.

إن النموذج البيروقراطي من خلال نظام الرقابة سوف يوفر التناسق والإستمرارية وإمكانية التنبؤ عن البيئة الخارجية للجهاز الحكومي، لهذا السبب كان النموذج البيروقراطي هو الخيار الأمثل لتحقيق أكبر قدر من الرقابة على إدارة السياسة العامة في الدولة.

إن أفكار "فيبر" البيروقراطية ونموذجه المثالي، هي في الواقع صدى ورد فعل للإيديولوجيا الرأسمالية، إذ أن الشكل البيروقراطي كما صوره بالفعل الشكل السائد لممارسة العمل في العالم الرأسمالي، الذي يعامل الفرد كلاعب دور أو شاغل وظيفة وليس كإنسان له حاجاته وتطلعاته الخاصة.

وعليه تبقى البيروقراطية العنصر الأساسي في عقلنة العالم الحديث، وتحمل الملامح المميزة للعقلنة الغربية، وهي تشكل نمط الإدارة المتخصص في صورته النقية بممارسة السيطرة العقلانية- القانونية، تقطع مع كل البنى للسيطرة التقليدية وكذا السيطرة الكارزماتية.

قائمة المراجع:

1- الجاسور (ناظم عبد الواحد): موسوعة علم السياسة. دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص110.

2- نفس المرجع، ص110.

3- الكبيسي (عامر)، الفكر التنظيمي: دار الرضا للنشر، سوريا، 2004، ص79.

4- نفس المرجع، ص79.

5- الجاسور (ناظم عبد الواحد): المرجع السابق، ص111.

6- السيد (رضا): قياس وتطوير آداء المؤسسات العربية. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2007، ص14.

7- أحمد رشوان (حسين عبد الحميد): علم إجتماع التنظيم. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص9.

8- شريف (علي): إدارة المنظمات الحكومية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص379.

9- سعيد عيد (مرسي بدر): الأيديولوجيا ونظرية التنظيم. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص92.

10- شريف (علي): المرجع السابق، ص380.

11- نفس المرجع، ص381.

12- نفس المرجع، ص382.

13- فروند (جوليان): سوسيولوجيا ماكس فيبر. (تر:جورج أبي صالح)، مركز الإنماء القومي، بيروت، بدون تاريخ، ص112.
14- نفس المرجع، ص113.
15- السيد حنفي (عوض): الإدارة –منظور سوسيولوجي. مكتبة القاهرة، القاهرة، 1999، ص32.
16- سعيد عيد (مرسي بدر): المرجع السابق، ص97.
17- فلوري (لوران): ماكس فيبر. (تر: محمد علي مقلد)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008، ص90.
18 Etzioni (AMITAI) :– Les organisation modernes. Ed **DUCULOT**, Paris, 1964, p97.
19- شريف (علي): المرجع السابق، ص390.
20- فلوري (لوران): المرجع السابق، ص82.
21- رشاد القصبي (عبد الغفار) : التطور السياسي والتحول الديمقراطي. الكتاب الأول، التنمية السياسية وبناء الأمة، جامعة القاهرة، 2006، ص56.
22- سعيد عيد (مرسي بدر) : المرجع السابق، ص101.
23- جون هـ، جاكسون وسيريل مورقان: نظرية التنظيم –منظور كلي للإدارة. (تر: خالد حسن زروق) معهد الإدارة العامة، السعودية، 1988، ص ص186،185.
24- السيد حنفي (عوض) : المرجع السابق، ص34.